العرب
الأربعاء 2021/11/03
السنة 44 العدد 12229

قانون إعلام جديد لضبط مواقع التواصل المثقلة بالقيود في سوريا

مسؤولون يطالبون بإعلام متفائل قائم على حلول لمشكلات ممنوع الحديث عنها

المحاذير الأمنية تلاحق الصحافيين على مواقع التواصل

تفاعل ناشطون وصحافيون سوريون مع إعلان وزير الإعلام السوري بطرس حلاق عن قانون جديد للإعلام يضبط مواقع التواصل الاجتماعي ويدعم الصحافيين، لكنهم لم يشاركوه التفاؤل بخصوص إمكانية تطوير الخطاب الإعلامي ليكون قادرا على ملامسة هموم الناس التي لا يستطيع الصحافيون التطرق إليها.

دمشق - كشف وزير الإعلام السوري بطرس حلاق عن إجراءات جديدة يتم العمل عليها لـ"بناء قانون إعلام جديد لملء المساحات التي لم يشملها قانون الإعلام السابق"، ووضع مسار قانوني للتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي التي تخضع للكثير من القيود في التعامل معها تحت طائلة عقوبات مشددة.

وأضاف حلاق خلال لقاء بأعضاء "لجنة الإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" في البرلمان السوري الإثنين أن القانون سيكون "داعما للصحافيين ويضمن حقوقهم" وطالب بـ"تطوير الخطاب الإعلامي حيث يكون أكثر قدرة على ملامسة همومه".

وذكرت مصادر خاصة أن قانون الإعلام الذي وعد بإصداره الوزير السابق عماد سارة مرارا ولم ير النور، عاد من جديد إلى طاولة النقاش عقب تسلم الوزير حلاق، وهناك مجموعات عمل بدأت بالفعل دراسة القانون وتعديله.

وأضافت المصادر أن القانون المرتقب من شأنه معالجة بعض القضايا والمشكلات الأساسية التي تتعلق بمساءلة الصحافيين ومنح التراخيص.

بطرس حلاق

خطة الوزارة تقوم على الانتقال من الإعلام المنفعل إلى الفاعل

وبحسب حلاق تقوم خطة الوزارة "على سياسة استراتيجية مبنية على الانتقال إلى إعلام الدولة والتركيز على الخطاب الإعلامي المتفائل المبني على منطق الحلول بعيدا عن توصيف المشكلات فقط بما يناسب المرحلة الحالية، مرحلة البناء والاستقرار إضافة إلى الانتقال من الإعلام المنفعل إلى الفاعل وتفعيل دور الإعلام المؤسساتي البعيد عن المركزية".

وذكر حلاق في ختام ورشة عمل "صحافة الحلول المجتمعية" الأربعاء الماضي أن القانون الجديد نظم مسألة الصحافة الإلكترونية التي فرضتها ظروف مؤقتة، لافتا إلى أن وزارة الإعلام تعمل على إعادة ترتيب بيتها الداخلي منذ نحو شهرين.

وبدت تصريحات الوزير غير مقنعة للعديد من الإعلاميين والصحافيين السوريين الذين يرون أنه لا بوادر إيجابية لتحسين واقع الحريات الإعلامية في سوريا، واعتبروا أن الحكومة بصدد سن قوانين من شأنها تطبيق المزيد من التضييق على الصحافيين وروّاد مواقع التواصل الاجتماعي.

وقال صحافي في مدينة حلب (رفض الكشف عن اسمه) إن حديث وزير الإعلام عن الخطاب الإعلامي المتفائل البعيد عن طرح المشكلات فقط، يلمّح إلى إمكانية معاقبة كل من ينتقد سياسات الدولة ويسلّط الضوء على المشكلات وهموم السوريين.

وتساءل صحافي آخر عن كيفية تطبيق وصفة الوزير بالبحث عن الحلول دون التطرق للمشكلات الممنوع الحديث عنها أصلا، وكيف يمكن صناعة إعلام متفائل في ظل واقع مزر تشتكي منه الغالبية الساحقة من السوريين.

واعتبر الصحافي أن هذه القوانين تتمة لسابقاتها، للتضييق على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل قانوني، على غرار إنشاء فرع مكافحة الجرائم الإلكترونيّة.

وأصدرت الحكومة السورية العام الماضي قانونا لإنشاء محاكم مهمتها البحث في "جرائم المعلوماتية والاتصال"، ووفقا للمادتين الأولى والثانية من القانون فإنه "ستنشأ نيابة عامة، ودوائر تحقيق، ومحاكم جزائية بدائية، واستئنافية في كل محافظة، للنظر في جرائم المعلوماتية والاتصالات".

وغالبا ما يصف المسؤولون السوريون صفحات التواصل الاجتماعي بأنها ساحة لنشر الشائعات وأنها تحول الأزمة لأزمات وأن الإشاعة قادرة على التلاعب بطبيعة الأزمة فتحولها من أزمة خدمية واجتماعية إلى سياسية، وهو المبرر الذي تسبب باعتقال الكثير من الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي.

وزاد عدد الاعتقالات في سوريا بسبب الأنشطة على الإنترنت في الأشهر الأخيرة وذلك من أجل إسكات السخط العام المرتبط بالأزمة الاقتصادية في سوريا. فاقتصاد البلاد ينهار تحت وطأة الحرب والعقوبات وكوفيد – 19، لكن الانتقاد العلني لتدهور الأوضاع المعيشية أمر غير مقبول.

واعتقلت قوات الأمن ناشطين بسبب منشورات عبر الإنترنت تتراوح بين التفاعل بإبداء "إعجاب" على تعليق على فيسبوك يأسى للمصاعب المتزايدة وينتقد الحكومة وتصريحات تنتقد فساد الدولة.

وأكد رئيس اتحاد الصحافيين السوريين موسى عبدالنور في وقت سابق أن صحافيين احتجزوا بسبب تعليقاتهم على حساباتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن ليس بموجب قانون آخر يحظر من الناحية الفنية اعتقال الصحافيين.

وأطلقت سوريا سراح أكثر من 400 من الموظفين والقضاة والمحامين والصحافيين الذين احتجزتهم هذا العام قبل الانتخابات الرئاسية التي جرت في مايو الماضي.

وقال أربعة محتجزين إن ما لا يقل عن 60 من المفرج عنهم معروفون في مجتمعاتهم المحلية، بينهم ضباط كبار في الشرطة وقضاة وأحد كبار مفتشي الجمارك وصحافيون حكوميون ومحامون وطلاب جامعات ورجال أعمال ومدافعون عن حقوق المرأة، في خطوة قال ناشطون وصحافيون إنها تستهدف التأثير على الرأي العام عشية الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الرئيس بشار الأسد بولاية رابعة لمدة سبع سنوات.

وبحسب صحافيين، فإن القبضة الأمنية على الصحافة والإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لم تشهد تغيرا يذكر في الآونة الأخيرة، حتى يمكن التفاؤل بتصريحات الوزير الحلاق بأن القانون الجديد سيكون لصالح الصحافيين.

وكانت وزارة الداخلية قد حذرت في يناير الماضي من أن منتهكي قانون الجرائم الإلكترونية، وهو الذي يجرم التعليقات في وسائل التواصل الاجتماعي بكونها تقوض سلطة الدولة، سيواجهون عقوبة بالسجن تصل إلى ستة شهور على الأقل.

وقالت الوزارة إنها ستلاحق من قاموا بتسريب أخبار كاذبة إلى جهات تعمل على التزييف وزرع الفوضى في الرأي العام.

وحذرت روّاد مواقع التواصل الاجتماعي من التواصل مع من أسمتها "الصفحات المشبوهة" أو التفاعل معها أو حتى تزويدها بمعلومات أو بيانات، وذلك تجنبا للمساءلة القانونيّة.

ويقول صحافيون إن قانون الإعلام الجديد لم يتم طرحه على موقع التشاركية، ليتمكن الصحافيون من رؤيته والتعليق عليه وإضافة المقترحات عليه كونهم الفاعلين على الأرض وربما الأكثر قدرة على المساعدة بالخروج من قانون يؤمن لهم الحماية والحقوق.

ويرى البعض من الناشطين أن الهدف من وراء ذلك القانون هو التضييق على السوريين في مواقع التواصل الاجتماعي، واعتقال كل من يحاول انتقاد السلطات، لاسيما مع تصاعد الانتقادات للحكومة في ظل الأزمات الاقتصاديّة والمعيشيّة التي تعصف بالبلاد.

الانهيار المالي يغلق صحيفة «ذا دايلي ستار» اللبنانية

بيروت - أعلنت صحيفة "ذا دايلي ستار" اللبنانية التي تصدر بالإنجليزية إغلاق أبوابها بعد أزمة مالية دامت لسنوات، وأبلغت موظّفيها الإثنين بالقرار برسالة عبر البريد الإلكتروني.

وقال الصحافي تيمور أزهري عبر حسابه على تويتر إن جميع الموظّفين تمّ تسريحهم من عملهم عبر رسالة من الإدارة وصلتهم عبر البريد الإلكتروني.

وأفاد أزهري أن "للكثير من الموظفين أكثر من راتب شهري في ذمّة الإدارة، عدا عن تعويضات تسريحهم من العمل التي باتت الآن واجبة على إدارة الصحيفة التي تصدر باللغة الإنجليزية".

وقال رئيس تحرير الصحيفة نديم لادقي في رسالة وصلت عبر البريد الإلكتروني "إلى فريق العمل: بقلب حزين، يؤسفني إبلاغكم أنه تمّ تسريح جميع موظفي الصحيفة اعتبارا من الحادي والثلاثين من أكتوبر 2021".

وذكرت مصادر أن الأسباب التي دفعت الصحيفة إلى الإقفال هي "أسباب مالية" وسط الأزمات التي تضرب لبنان، وأن الإقفال "نهائي".

وتأسست "ذا دايلي ستار" الصادرة باللغة الإنجليزية سنة 1952 على يد الصحافي كامل مروة والذي أسس في تلك المرحلة أيضاً صحيفة الحياة، وكان من أهداف "ذا دايلي ستار" الوحيدة الناطقة بالإنجليزية في لبنان آنذاك الوصول إلى المغتربين والقرّاء غير العرب.

وتوقفت الصحيفة عن الصدور مرّتين في تاريخها، كانت الأولى خلال الحرب الأهلية لتعود من جديد في مرحلة الإعمار في العام 1996. والمرة الثانية في العام 2009 حيث أغلقت الصّحيفة مؤقتا بسبب الأزمات المالية.

ولسنوات كانت "ذا دايلي ستار" منصّة انطلاق للعديد من الصحافيين اللبنانيين والأجانب، ولكن في السنوات الأخيرة عانت كسائر المؤسسات الإعلامية من أزمات مالية وكانت تتأخّر في دفع رواتب موظفيها.

وفي العام الماضي أوقفت الصحيفة الطبعة الورقية، وقالت في بيان نشرته على موقعها الرسمي إنها علّقت النسخة المطبوعة مؤقتا بسبب التحديات المالية التي تواجه الصحافة اللبنانية والتي تفاقمت مع تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد.

وقالت الصحيفة إن موقعها الإلكتروني ومنصاتها على وسائل التواصل الاجتماعي مستمرة في أداء عملها.

لكنها منذ الثالث عشر من أكتوبر توقّفت عن تحديث صفحتها على الإنترنت.

وشهد شهر ديسمبر الماضي عدة استقالات من الصحيفة احتجاجاً على عدم دفع الرواتب المتأخرة للعاملين فيها.

وتعود ملكية الصحيفة بشكل غير مباشر لعائلة الحريري بحسب ما ورد على الموقع الإلكتروني لمنظمة "ميديا وورنرشيب مونيتور ليبانون" التابعة لمنظمة مراسلون بلا حدود ومؤسسة سمير قصير.

> نقابة المحررين: قرار «ذا دايلي ستار» يعبّر عن أزمة الصحافة اللبنانية المستمرة من دون تدخل المعنيين لإيقاف التدهور

ففي عام 2010 اشترتها مجموعة من رجال الأعمال المقرّبين من عائلة الحريري. وتملك عائلة رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري كافة أسهم الصحيفة، بينما يملك ابن كامل مروة مالك مروة ورئيس التحرير نديم لادقي 0.007 في المئة من الأسهم لكل منهما، وفق مؤسسة "سكايز" للحرية الإعلامية.

ورأت نقابة المحررين أن قرار "ذا دايلي ستار" يعبّر عن أزمة الصحافة اللبنانية المستمرة "من دون تدخل المعنيين لإيقاف التدهور"، مشيرة إلى أن "ما يهمها بالدرجة الأولى حقوق العاملين في الصحيفة".

ويسعى صحافيون لإنشاء كيان بديل لهم عن نقابتي الصحافة والمحررين بسبب اعتراضهم على أدائهما تجاه المهنة والعاملين فيها.

ومنذ عامين يعاني اللبنانيون من أزمة اقتصادية طاحنة غير مسبوقة أدت إلى انهيار قياسي في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، فضلا عن شح في الوقود والأدوية وانهيار قدرتهم الشرائية.

وانعكست هذه الأوضاع على الصحافة اللبنانية بكافة أنواعها وباتت أمام ضائقة مادية ذات أسباب متعددة، منها تراجع سوق الإعلانات وانخفاض التمويل السياسي والتباطؤ في مواكبة تطور الإعلام.

فقد توقفت عن البث إذاعة "راديو وان" الناطقة بالإنجليزية بعد 37 عاما على تأسيسها خلال الحرب الأهلية عام 1983.

وسبق ذلك إعلان مماثل من إذاعة "جرس سكوب" التي توقفت عن البث في نوفمبر 2019 بعد عشر سنوات من إطلاقها.

وفي سبتمبر 2019 أعلن رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري تعليق عمل تلفزيون "المستقبل" وتصفية مستحقات العاملين في المحطة التي خرجت إلى النور في مطلع التسعينات.

وجاء ذلك بعد أشهر على توقف صحيفة "المستقبل" المملوكة للحريري أيضاً لتتحول إلى منصة رقمية فقط.

وعانت أغلب مؤسسات الحريري من ضائقة مالية كبيرة كان أبرزها انهيار شركة "سعودي أوجيه" عام 2017، والذي خلّف الآلاف من العاطلين عن العمل.

ومثّل توقف صحيفة "السفير" عن الصدور في ديسمبر 2016 نقطة تحول في مسار تدهور الصحافة في لبنان.

وحولت صحيفة "النهار" التي توقفت عن دفع رواتب موظفيها منذ أشهر طويلة موقعها الإلكتروني إلى موقع مدفوع الأجر.

وكذلك فعلت العديد من المحطات التلفزيونية على مواقعها الإلكترونية.

ولجأت محطات تلفزيونية إلى صرف عدد من العاملين لديها أو تخفيض رواتبهم بسبب الأزمة المالية في البلاد.

وفي التاسع من أغسطس الماضي صدرت صحيفة "ذا دايلي ستار" متشحة بالسواد احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد.

مسربة وثائق فيسبوك: المنصة تحتاج إلى تغيير مديرها وليس اسمها

لشبونة - أكدت الموظفة السابقة في فيسبوك فرانسيس هوغن أنها حثت رئيسها مارك زوكربيرغ على التنحي عن قيادة عملاق التواصل الاجتماعي والسماح بالتغيير، بدلا من تخصيص الموارد لتغيير اسم الشركة.

وقالت هوغن في أول تصريحات علنية لها الاثنين في برشلونة "أعتقد أنه من غير المرجح أن يحدث تغيير في الشركة ما دام مارك زوكربيرغ هو الرئيس التنفيذي".

ويلتقي رواد الأعمال والمستثمرون في مجال التكنولوجيا في العاصمة البرتغالية لشبونة بين الأول والرابع من نوفمبر الجاري في قمة تُعقد حضوريا، بعد صيغة افتراضية بالكامل العام الماضي بسبب كورونا، وسيكون مستقبل شركة فيسبوك محط الاهتمام خلالها.

وردت هوغن، مديرة المحتوى سابقا في فيسبوك، بالإيجاب على سؤال عما إذا كان يتعين على زوكربيرغ أن يستقيل من منصبه.

وأضافت الموظفة السابقة التي سربت معلومات عن الشركة "ربما تكون فرصة كي يتولى شخص آخر مقاليد الأمور... فيسبوك ستكون أقوى في وجود شخص يركز على الأمان".

وكانت شركة فيسبوك، التي لديها ثلاثة مليارات مستخدم في تطبيقاتها للتواصل الاجتماعي على الإنترنت، قد غيرت اسمها إلى ميتا في الأسبوع الماضي للتركيز على بناء "ميتافيرس"، وهو بيئة للواقع الافتراضي المشترك.

ووصفت هوغن إعادة التسمية بأنها غير ذات معنى في ظل استمرار تجاهل المشاكل الأمنية. وأضافت "دائما ما تختار فيسبوك التوسع بدلا من إتقان العمل".

وانتشرت مؤخرا على وسائل الإعلام الأميركية مقالات بالاستناد إلى ما سُمي بـ"وثائق فيسبوك"، وهي وثائق داخلية سلمتها هوغن لهيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية. ويدور الجدل بصورة رئيسية حول علم فيسبوك مسبقا بالمخاطر على شبكتها، خصوصا في ما يتعلق بالأذى الذي تسببه المحتويات عبر إنستغرام للمراهقين، وذلك الناجم عن المعلومات الكاذبة المنتشرة عبر صفحاتها، غير أن فيسبوك اختارت على ما يبدو تجاهل الموضوع حفاظا على أرباحها.

كما واجهت فيسبوك في الأسابيع الأخيرة أعطالا كبيرة ودعوات متزايدة تنادي بالحد من تأثيرها الواسع.

وجاء إعلان فيسبوك تغيير اسمها وسط انتقادات شديدة من المشرعين والمنظمين بشأن الممارسات التجارية للشركة، لاسيما قوتها الهائلة في السوق، وقراراتها الخاصة بالخوارزميات ومراقبة الانتهاكات على خدماتها.

وهذه ليست المرة الأولى التي تثار فيها مسألة تنحي زوكربيرغ، إذ اقترحها الموظفون مرارا، وقال الصحافي روبيرت إكس. كرينغيلي أحد كتاب التكنولوجيا في الصحيفة الأسبوعية إنفو في مدونته، إنه على الرغم من أنه لا يتوقع أن يتخلى زوكربيرغ عن منصبه رئيسا تنفيذيا هذا العام، فإنه سيفعل ذلك في النهاية، وذلك ببساطة لأنه لم يعد مقنعا بقدر ما كان عليه من قبل، وستأتي لحظة (ربما في عام 2022) يترك حينها الإدارة العليا ليساعد فيسبوك على الاستمرار.

فرانسيس هوغن

فيسبوك ستكون أقوى في وجود شخص يركز على الأمان

ويقول محللون إنه لا توجد شركة إنترنت تجسد مؤسسها أكثر من فيسبوك، فهو يمتلك حرفيا جميع مفاصل الشركة، لذا فإن أي شيء يحدث، سواء كان جيدا أم سيئا، لا يمكن إلقاء اللوم فيه على أي شخص آخر غير زوكربيرغ.

مارك زوكربيرغ يتحكم بكل مفاصل فيسبوك وقراراتها